قفزة ثلاثية بكلفة التأمين على ناقلات النفط في ميناء ينبع

في انتكاسة جديدة تُضاف إلى العقبات المتراكمة أمام محاولات الرياض إيجاد مسار بديل ومحمي لصادراتها النفطية.

ونقلت "رويترز" عن مصادر مطلعة وبيانات تتبع السفن عبر الأقمار الصناعية أن عمليات تحميل النفط الخام في ميناء ينبع الرئيسي لم تُستأنف بعد بشكل طبيعي، خلافا للادعاءات والترويج الإعلامي الرسمي، ما يعكس الأضرار البالغة التي طالت البنية التحتية النفطية ومحطات الضخ للخط الاستراتيجي.

وأوضحت الوكالة أن تكاليف مخاطر الحرب المعلنة للناقلات المرتبطة بالسعودية والتي ترسو في ينبع

قفزت إلى نحو 3% من إجمالي قيمة السفينة، وهو رقم غير مسبوق يفرض أعباء مالية باهظة على حركة الشحن التجاري والنفطي للنظام السعودي.

ولم تقتصر الضغوط التأمينية على ينبع فقط، بل امتدت لتطال كافة الموانئ السعودية المطلة على البحر الأحمر حيث حذرت تقارير قطاع التأمين البحري من أن تكاليف التأمين ضد مخاطر الحرب للناقلات المرتبطة بالموانئ السعودية الواقعة جنوبي ينبع قد ترتفع إلى نحو 7% من قيمة السفينة كاملة.

هذه القفزات الكبيرة في التكاليف والضغوط اللوجستية تسقط الاستراتيجية السعودية الشاملة للالتفاف على إغلاق الممرات المائية إذ أثبتت المعطيات أن تحويل التدفقات النفطية إلى ساحل البحر الأحمر لم ينقذ إمدادات آل سعود من أثر معادلات الردع، بل أضاف كُلفا تشغيلية وتأمينية باهظة تضاعف نزيف الاقتصاد المتعثر.